رقعة شطرنج شمال العراق النفطية

روبن ميلز
رئيس الاستشارات في منار لاستشارات الطاقة

ملخص:

في السنوات الأخيرة برز إقليم كردستان العراق الذي يتمتع بالحكم الذاتي، كمورد محتمل مهمّ للنفط والغاز، وهو ما جعله يحظى بأهمية اقتصادية واستراتيجية بالنسبة لتركيا، ولاسيما بعد الاكتشافات التي قامت بها بعض الشركات النفطية. إلا أن جغرافيا الإقليم والصراع المستمر بين الإقليم والحكومة المركزية في بغداد عرقلا حتى الآن بناء خط أنابيب لتصدير النفط والغاز، وهو ما أدى إلى تعقيد العلاقات بين تركيا وحكومة الإقليم وبغداد، وهذا بدوره كان له تداعيات على بقية السكان الأكراد، وأنذر بعدم وجود حل سريع.

إن أهم ما يلفت الانتباه عند الوصول إلى أربيل (هولير)، عاصمة إقليم كردستان العراق هو الدور التركي. فعلى الرغم من تواجد شركات النفط الغربية والتجار الإيرانيين، إلا أن المصالح التجارية والزائرين والمهندسين وشركات البناء والمطاعم والمنتجات التركية حاضرة في كل مكان، كما أن مصادر الطاقة التي يتمتع بها الإقليم جعلت منه شريكًا اقتصاديًّا واستراتيجيًّا حيويًّا لتركيا في المنطقة، وجعلت أنقرة تنخرط أيضًا في تعقيدات السياسة العراقية الداخلية.

لذا فإن هناك لعبة شطرنج ثلاثية الأطراف يتم لعبها بين أربيل وبغداد وأنقرة. لكن على الرغم من أن قطع الشطرنج ممثلة في أكراد العراق والسياسيين الأتراك والشركات النفطية الغربية والحكومة العراقية، إلا أن لكل منهم أجندته الخاصة، أما القوى الخارجية، مثل إيران والولايات المتحدة، فتشاهد اللعبة بترقب، وربما تحرك بعض قطع الشطرنج فيها. مما لا جدال فيه أن بإمكان تركيا تحقيق الكثير من المكاسب نتيجة للانخراط النشط في المنطقة الكردية، وبإمكانها أيضًا أن تحسن من أمن الطاقة لديها، وخاصة في مجال الغاز الطبيعي، غير أنها، مع ذلك لها مصالح طويلة الأمد في

رؤية تركية
2013 - 6
149 - 137

بقية أنحاء العراق، وعليها أن تلعب بحرص لتجنب المساس بها أو تقديم أي تنازلات.

إن المصادر النفطية الكردية تقدرها بحوالي عشر الاحتياطي العراقي، إلا أنها ذات قيمة كبيرة خاصة وأن حجم السكان يقدر بحوالي 5 ملايين نسمة فقط

وفي خضم كل هذا، تسعى أربيل لاستخدام النفط والغاز لتأمين مستقبلها الاقتصادي، ولضمان استقلالها السياسي عن بغداد، ولكن الواقع السياسي واعتبارات الجغرافيا، يجعلانها تعتمد على تركيا لتصدير النفط والغاز.

كردستان العراق: قوة هيدروكربونية صاعدة

تعد احتياطيات كردستان العراق من النفط والغاز متواضعة مقارنة ببقية العراق (باستثناء المنطقة الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي)، فالاحتياطيات النفطية للعراق تقدر بحوالي 143 مليار برميل، وهو خامس أكبر احتياطي على مستوى العالم (ومن المتوقع أن يرتفع هذا الاحتياطي ليبلغ حوالي 200 مليار برميل أو أكثر)، وحوالي 127 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (المرتبة الثانية عشر، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الاحتياطي).

وفي المقابل، يأمل أكراد العراق في أن يعثروا على ما بين 30 و60 مليار برميل، دون الأخذ في الحسبان حقول كركوك، والتي تظل من المناطق المتنازع عليها، وتقدر الاحتياطات بها بحوالي 12 مليار برميل، وحوالي 22 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ومن بين أكبر الحقول، حقل الشيخان النفطي، الذي تقدر احتياطاته بحوالي 3.3 مليار برميل، وحقل بردرش، الذي تقدر احتياطاته بحوالي 1.2 مليار برميل، وحقلا خورمور وجمجمال اللذان بهما ما يقرب من 10 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. ومن أكثر الحقول تطورًا في مجال التنمية، حقل طاوكي الذي تديره شركة دي.إن.أو DNO (771 مليار برميل من الاحتياطي)، وحقل طق طق (647 مليار برميل) الذي تشرف عليه شركة جنال Genel التركية، وحقل خورمور الذي يمد محطات الطاقة المحلية بالغاز .

وعلى الرغم من أن المصادر النفطية الكردية تقدرها بحوالي عشر الاحتياطي العراقي، إلا أنها ذات قيمة كبيرة خاصة وأن حجم السكان يقدر بحوالي 5 ملايين نسمة فقط. وتعد المصادر المكتشفة أكبر من احتياطات دولة الإكوادور، إحدى أعضاء منظمة أوبك (البالغ تعداد سكانها 15 مليون نسمة) أو دولة مصدرة رئيسة للنفط مثل أذربيجان (البالغ تعداد سكانها 9 مليون نسمة). وحاليًا تخطط حكومة إقليم كردستان العراق أن تصل بمستوى إنتاجها من النفط لحوالي 1 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2016، وهو أكبر من إنتاج الإكوادور أو أذربيجان، وهذا من شأنه أن يدر دخلًا يقدر بحوالي 35 مليار دولار سنويًا بأسعار النفط

الحالية، بالمقارنة بحصة إقليم كردستان من ميزانية العراق التي تقدر بحوالي 12 مليار دولار. وهو ما يوضح أن نفط وغاز إقليم كردستان العراق يمكن أن يمثل أساسًا لاقتصاد صاعد.

ومنذ عام 2005، تم اكتشاف كل هذه الحقول بواسطة عدد كبير من شركات النفط الدولية الصغيرة في بداية الأمر، والتي انضمت لاحقًا لشركات نفطية ضخمة، وكانت وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان العراق تحت إشراف الوزير أشتي هورامي، قد قامت باختيار شركائها بكل دقة وعناية لضمان تمثيل أكبر عدد ممكن من الدول: بما فيها شركات تركية وأوروبية وكندية وأمريكية وصينية وهندية وروسية وإماراتية. بالطبع لم تكن جميعها ناجحة، حيث انسحبت بعض الشركات مثل شركة نفط كوريا الوطنية وشركة ريليانس الهندية، ولكن معدل النجاح الجيولوجي كان مثيرًا للإعجاب.

أما الكهرباء، فتعد أحد أبرز نقاط الاختلاف بين إقليم كردستان وباقي العراق، فكردستان لديها 650 ميجاوت من الطاقة الكهرومائية، وقد عززتها في السنوات الأخيرة بمحطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز، بالتعاقد مع منتجي الطاقة المستقلين (IPPs)، والآن توفر الكهرباء على مدار الـ 24 ساعة تقريبًا. وعلى النقيض فإن الكهرباء في بقية العراق تتوسع ببطء، ومتوفرة من 8 – 12 ساعة يوميًا. كما تقوم حكومة إقليم كردستان العراق بإمداد الكهرباء لكركوك

وغيرها من المناطق المتنازع عليها كوسيلة لبسط نفوذها السياسي.

كذلك فإن احتياطات الطاقة في شمال العراق خارج إقليم كردستان العراق تعد مهمّة، فحقل كركوك (على الرغم من أنه قديم، حيث تم اكتشافه في عام 1927)، إلا أنه لا يزال حجر الأساس في إنتاج النفط في الشمال، بالإضافة إلى عدد من الحقول الهامة مثل جمبور وخباز وباي حسن، ويقوم الأكراد بتطوير الحقول النفطية التي تقع في أقصى شمال كركوك مثل حقل خورمالة. وينطلق خط التصدير الأساسي باتجاه الشمال من كركوك، ويعبر الحدود التركية من منطقة إقليم كردستان العراق عند فيشخابور، وينتهي عند ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ولهذا الخط المزدوج سعة تقدر بحوالي 1.6 مليون برميل يوميًا، غير أن عمليات التخريب التي تلحق به، فضلًا عن

ميناء تصدير
النفط العراقي

غياب الصيانة تحد من سعته بحيث تتراوح ما بين 0.3 و0.4 مليون برميل يوميًّا.

العلاقات المضطربة بين بغداد وأربيل:

يشوب العلاقات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق في أربيل التوتر، وهناك مشكلتان من أبرز المشكلات بينهما: وضع المناطق المتنازع عليها في كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى، وحق الأكراد في إبرام عقود التنقيب عن النفط بصورة مستقلة عن بغداد، وما يرتبط بذلك من قضايا تتعلق بتصدير النفط والدفع لشركات النفط الدولية العاملة في إقليم كردستان العراق وكذلك نصيب الإقليم من الميزانية الوطنية.

وبالنسبة للطاقة، تبرز أهمية المناطق المتنازع عليها بسبب احتياطاتها من النفط والغاز، خاصة حقل كركوك، حتى وإن كانت مسألة السيطرة السياسية منفصلة عن عملية إنتاج النفط والإيرادات. فقد أبرمت السلطات الكردية بعض العقود مع شركات النفط الدولية في المناطق المتنازع عليها. لكن ما يزيد قضية كركوك تعقيدًا هو وجود إثنية تركمانية تدعمها تركيا. ففي نوفمبر اندلعت المواجهات في طوزخورماتو في صلاح الدين بين قوات دجلة والبيشمركة الكردية، وتدخلت الولايات المتحدة ودعت

الأطراف إلى التهدئة، وأكد قاسم سليماني رئيس فيلق القدس الإيراني لكل من مسعود البارزاني رئيس الإقليم، وجلال طالباني، رئيس العراق، بأن إيران لن تسمح بنشوب صراع عسكري ما بين البيشمركة والجيش العراقي.

ترى السلطات الكردية أنها بموجب الدستور العراقي يحق لها توقيع عقود "الحقول المستقبلية" (أساسًا كافة الحقول، مثل طق طق، وجمجمال وحقول خورمور كانت معروفة قبل إقرار الدستور ولم يكن قد تم تطويرها). وتعمل شركات النفط العالمية في كردستان بموجب عقود تقاسم الإنتاج، خلافًا لعقود الخدمة التي تفضلها بغداد.

على الجانب الآخر، ترى بغداد أن عقود تقاسم الإنتاج محظورة في الدستور العراقي، فضلًا عن وجود اتهامات بأن عقود المشاركة في الإنتاج الكردية هي عقود كريمة بصورة مبالغ فيها، حيث أتاحت نظريًّا لشركات النفط الدولية الحصول على حوالي 20٪ من الأرباح، في حين أن عقود الخدمة التي تبرمها بغداد تمنح الشركات الأجنبية حوالي 1 – 2 دولار للبرميل (أي 1 – 2٪) من الأرباح المقدرة بحوالي 100 دولار للبرميل). ويرجع السبب الرئيس وراء كرم عقود إقليم كردستان العراق إلى المخاطر الجيولوجية في إقليم كردستان العراق، والحجم الصغير للحقول الكردية مقارنة بالحقول العراقية الضخمة الموجودة في الجنوب، فضلًا عن المشكلات السياسية ومشكلات دفع تكاليف عمل الشركات الأجنبية.

في الوقت الحالي، يسمح، بشكل متقطع، بتصدير النفط عن طريق خطوط الأنابيب التي تسيطر عليها الحكومة الفيدرالية، إلى تركيا بموجب اتفاق مع بغداد، كما حدث في أوائل عام 2011، وفي سبتمبر 2012، ولكن هذه الاتفاقات تم خرقها مرارًا وتكرارًا. تقوم بغداد بتحصيل الإيرادات، وتدفع لحكومة إقليم كردستان حصة لتغطية تكاليف (وليس أرباح) شركات النفط الدولية. وفي ظل غياب الصادرات، تلجأ شركات النفط العالمية في كردستان لبيع جزء كبير من إنتاجها محليًّا بسعر يقدر بحوالي 60 دولارًا للبرميل. وتستخدمه في مصافي النفط المحلية الصغيرة الحجم، أو يتم التصدير عبر تركيا وإيران، الذي تعتبره السلطات العراقية الاتحادية تهريبًا.

ترى بغداد أن عقود تقاسم الإنتاج محظورة في الدستور العراقي، فضلًا عن وجود اتهامات بأن عقود المشاركة في الإنتاج الكردية هي عقود كريمة بصورة مبالغ فيها

ومهما كانت الحجج القانونية للطرفين، فإن هذه القضايا لن يتم البت فيها بشكل قانوني، فالدستور غامض، كما أن رئيس الوزراء نوري المالكي اعتمد على الدعم الكردي في مرات عديدة في الماضي، ولاسيما خلال عام 2008، عندما قام بعملية صولة الفرسان ضد الميليشيات في البصرة، وعندما سعى لتكوين ائتلاف يضم الأغلبية عقب

الانتخابات البرلمانية في 2010. ولكن يبقى التساؤل عن شكل التحالف الذي يسعى لتكوينه لانتخابات عام 2014. حاليًّا يتمتع الأكراد بدور سياسي مهم في بغداد من خلال عضويتهم في البرلمان، ومن خلال كبار المسؤولين الأكراد بما في ذلك الرئيس العراقي جلال طالباني (رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) ووزير الخارجية هوشيار زيباري.

وقد وظف المالكي الأزمة مع الأكراد، بما في ذلك تلك التي أثارها مع الأكراد، للحفاظ على دوره كحاكم لا غنى عنه. وحاول كلا الطرفين الحصول على المزيد من التنازلات في أثناء التفاوض، والتطرق لقضايا أخرى. بالطبع، هذه المواقف تلعب دورًا في تعبئة الدعم القومي لدى كلا الجانبين: الأكراد في حكومة إقليم كردستان، والعرب السنة في المناطق المتنازع عليها والذين لن يصوتوا للمالكي، ولكنهم قد ينجذبوا إليه بسبب مواقفه القوية ضد الأكراد.

بالطبع من الممكن التوصل لحل وسط، فمثلًا من الممكن فصل قضية الموارد النفطية عن قضية السيطرة على المناطق المتنازع عليها، ويمكن تطوير الموارد النفطية في المناطق المتنازع عليها بشكل مشترك، ويمكن تمرير قانون النفط والغاز، الذي نوقش طويلًا، الذي يضفي الشرعية على عقود المشاركة في الإنتاج التابعة لحكومة إقليم كردستان العراق، وذلك مقابل إجراء تعديلات مالية وقانونية. كما يمكن التوصل لاتفاق حول البنية التحتية لتصدير النفط والغاز مع حكومة إقليم كردستان، وتصدير حكومة الإقليم للكهرباء لباقي العراق.

أن الفرص المتاحة أمام كردستان العراق والعراق كبيرة للغاية، وأن هذا سيؤدي إلى التوصل إلى حل. وخلال عام أو عامين، سيزداد إنتاج نفط كردستان ليصل إلى حوالي مليون برميل يوميًا

لكن في ظل غياب الحل، أدرج نائب رئيس الوزراء للطاقة (ووزير النفط السابق) د. حسين الشهرستاني شركات النفط الدولية التي تقوم بإبرام اتفاقات مع حكومة إقليم كردستان العراق على القائمة السوداء، وهو ما يمنعهم من التقدم بعطاءات لعقود في الجنوب التابع لحكومة بغداد. في البداية انطبق هذا على الشركات التي لديها عقود في كردستان مثل سينوبك (بعد استحواذها على شركة أداكس) وهيس. وفي أكتوبر 2011، أفشلت شركة أكسون موبيل هذه السياسة من خلال إبرام عقود في ست مناطق في إقليم كردستان العراق على الرغم من كونها المشغل الرئيسي لمشروع القرنة – 1 بالقرب من البصرة، الذي يعد حجر الأساس في خطط بغداد لزيادة الإنتاج. ونظرًا لأن الإدراج على القائمة السوداء كان من سياسة وزارة النفط العراقية، وليس مبدأ قانونيًّا أو تعاقديًّا، فإن خيارات بغداد للانتقام أو الرد كانت محدودة.

وبحلول نوفمبر 2012، قررت إكسون موبيل بيع حصتها، بعد أن وجدت بنود التعاقد والدعم الحكومي ليست مشجعة في غرب القرنة – 1. ومن ثم تجنبت المشكلات مع بغداد، ولكن دون علاج القضية الأساسية. وكان الوضع متشابهًا مع غازبروم وتوتال، حيث أبرمتا اتفاقات مع حكومة إقليم كردستان العراق، في حين أن لديهما عقودًا في جنوب العراق، وبينما وجهت وزارة النفط العراقية تهديدات لغازبروم، إلا أنه لم يتضح بعد ما إذا كان سيتم إجبار أحدهما على ترك العمل مع الحكومة العراقية. وهناك شائعات مستمرة بأن شركات أخرى في الجنوب مثل شل وبريتش.بتروليوم من المحتمل أن تدخل كذلك إقليم كردستان العراق. على كل حال، يوجد الآن عدد قليل نسبيًا من الفرص المتاحة، لذلك فإن الشركات الجديدة سيتحتم عليها في المستقبل شراء الأسهم الصغرى للاعبين المتواجدين حاليًا.

لقد نجحت حكومة إقليم كردستان العراق في جذب عدد من الشركات العملاقة مثل شركة شيفرون Chevron (التي ليس لها أي نشاط مع الحكومة العراقية الاتحادية) وشركة نفط الصين الوطنية سينوبك Si-nopec (وذلك من خلال استحواذها على أداكس) وشركة ريبسول Repsol الإسبانية، وشركة ميرفي Murphy الكندية، وشركة هيس وماراثون Hess and Marathon الأمريكيتين و(أو أم في) (OMV) الأسترالية و(أم أو إل) (MOL) المجرية. وبالطبع سيوفر هذا للإقليم أسسًا مادية وتقنية لتطوير موارده.

ومع ذلك فإن بعض الشركات الصغيرة التي أحرزت استكشافات كبيرة، مثل شركة نفط جلف كيستون (Gulf Keystone)، التي تقوم بتطوير حقل الشيخان، سوف تحتاج في الغالب إلى شركاء أو سوف يتم الاستحواذ عليها، أما إيران، فمن الملاحظ أنها تغيب عن سوق الطاقة الكردي.

وفي سبتمبر 2012، رأى طوني هايوارد المدير التنفيذي لشركة Genel جنال التركية (الرئيس التنفيذي السابق لشركة بريتش بتروليوم)، أن الفرص المتاحة أمام كردستان العراق والعراق كبيرة للغاية، وأن هذا سيؤدي إلى التوصل إلى حل. وخلال عام أو عامين، سيزداد إنتاج نفط كردستان ليصل إلى حوالي مليون برميل يوميًّا، وهو حجم كبير من الصعب وقفه بسبب الصراع السياسي، ولذلك فإنه بطريقة أو بأخرى، سيتم إنهاء هذا الصراع.

ولكن كل هذا لا يعني التفاؤل، فالاستثمارات اللازمة لوصول إنتاج النفط إلى حوالي مليون برميل يوميًّا لن تتم بدون حق واضح للتصدير، كما أن الشركات الصغيرة التي قامت بمعظم الاستكشافات الكبيرة حتى الآن: Genel جنال التركية ودي إن أو DNO وجلف كيستون Gulf Keystone وأفرين Afren، سوف تجد من الصعب عليها تمويل تطوير الحقول، كما أن بغداد تدرك حجم النفوذ الذي تتمتع به من خلال التحكم في خط أنابيب تصدير النفط.

في يوليو 2012، توصلت تركيا وإقليم كردستان العراق إلى اتفاق رفضته بغداد،

لتصدير النفط الخام (في الشاحنات)، وذلك في مقابل الحصول على المنتجات المكررة، والتي تشكو حكومة إقليم كردستان من عدم كفاية المخصصات من بغداد. غير أن التصدير من خلال الشاحنات سيكون عالي التكلفة ومحدود الحجم، ومن ثم لا يمكن أن يكون حلًّا على المدى الطويل.

ومع أن تركيا لم ترغب، حتى الآن، في إنهاء العلاقة تمامًا مع بغداد، بحظر إقامة خط أنابيب كردي مستقل لتصدير النفط والغاز. لكن في 4 ديسمبر 2012، كان من المتوقع أن يقوم وزير الطاقة التركي تانر يلديز بإعلان مهمّ حول استثمارات الطاقة التركية، وأن يعلن عن خط أنابيب لتصدير النفط من إقليم كردستان العراق إلى تركيا في مؤتمر في أربيل، إلا أن حكومة بغداد منعت طائرته من الهبوط (أو في الواقع، من الإقلاع)، ولذا ظل محتوى هذا الإعلان مبهمًا، بالرغم من معارضة الحكومة المركزية له.

الأعمدة الخمسة لعلاقات الطاقة بين إقليم كردستان العراق وتركيا:

تحظى منطقة إقليم كردستان العراق بأهمية لدى تركيا لخمسة أسباب أساسية تتعلق بالطاقة (بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى غير المتعلقة بالطاقة).

أولًا، إقليم كردستان العراق مزوِّد مهمّ محتمل للنفط والغاز، الذي سيتم نقله عن طريق تركيا أو يمكن بيعه في الأسواق التركية. فالنفط سلعة قابلة للاستبدال عادة، ولكن يمكن القول إنه في حال عدم توفر منافذ جغرافية أخرى، سيصبح النفط الكردي حكرًا على تركيا، ولاسيما في حال حدوث اضطرابات.

سيكون من مصلحة تركيا أن توفر للعراق طرقًا بديلة للتصدير. الأمر الذي يعني أن تركيا سوف تحصل على بعض المكاسب من خلال رسوم المرور، كما أنه سيصبح لها نفوذ سياسي على بغداد. ولكن الأهم، أن هذا سيقلل من مخاطر انقطاع الصادرات النفطية العراقية، وهو سيناريو غير محتمل، وسوف يرفع الأسعار لكل المستهلكين بما فيهم تركيا. إن خطوط التصدير البديلة سوف تكون بمثابة رادع ومانع لأي دولة (في الغالب إيران) قد تسعى لمنع خطوط الملاحة في الخليج. لكن لا ينبغي الخلط هنا مع أمن إمدادات النفط إلى تركيا؛ فالاستهلاك التركي من النفط يبلغ حوالي 700 ألف برميل يوميًّا، وهو ما يمكن الإيفاء به كاملًا من خلال إعادة تأهيل خط كركوك جيهان التركي أو من خلال خط كردي جديد بسعة تصل إلى مليون برميل يوميًّا، وفي حال وقوع أزمة تعيق الصادرات العراقية عن طريق الخليج، فإن أنقرة سوف تكون هي المسيطر على خط التصدير الوحيد المتبقي للعراق وهو ما يكسبها نفوذًا كبيرًا.

وتدرك تركيا أن السماح بإقامة خط مستقل للأكراد لتصدير النفط، دون موافقة بغداد سيكون عملًا استفزازيًّا، وعلى الرغم من أنها غير متفائلة بالعلاقات مع حكومة المالكي، إلا أنه من غير المتوقع أن يتم قطع

تتضح المصالح التركية عند التعامل مع قضية الغاز الطبيعي، حيث إن بإمكانها التوصل إلى شروط أفضل للغاز الكردي، والذي سوف يتم تجميعه بجانب إمدادات أخرى من أذربيجان وروسيا وإيران، ويتم ضخه في الأسواق الأوروبية

العلاقات بهذه الصورة الدراماتيكية. كما أن هذا من شأنه أن يُقابل بمعارضة قوية من جانب الإعلام والأحزاب السياسية في تركيا، والتي سوف تصور هذه الخطوة على أنها تشجيع لاستقلال الأكراد وغيرهم من الحركات الانفصالية، خاصة في سوريا.

وتتضح المصالح التركية عند التعامل مع قضية الغاز الطبيعي، حيث إن بإمكانها التوصل إلى شروط أفضل للغاز الكردي، والذي سوف يتم تجميعه بجانب إمدادات أخرى من أذربيجان وروسيا وإيران، ويتم ضخه في الأسواق الأوروبية. ومن المنتظر أن يصبح الغاز الكردي/ العراقي أساسًا لإمداد خط نابوكو، الذي يهدف إلى تنويع مصادر الغاز الطبيعي بعيدًا عن روسيا.

لكن لن يسير خط نابوكو في شكله الأساسي، نظرًا للتأخير في تأمين الإمدادات اللازمة، كما أن التقدم الروسي في خط أنابيب السيل الجنوبي (والذي يمر تحت البحر الأسود)، يزيد من المخاوف من أن سوق الغاز الأوروبي سوف يتم تزويده بالغاز الطبيعي بصورة أكبر من احتياجاته. علاوة على ذلك فإنه نظرًا للركود وغياب تنافسية الغاز الطبيعي في مواجهة الفحم، فإن طلب الاتحاد الأوروبي من الغاز قبل عام 2020 من غير المتوقع أن يرتفع إلى ما وصل إليه في عام 2005. ومع ذلك، فإن تركيا تواصل تطوير خط أنابيب عبر الأناضول (Trans-Anatolia)، وذلك لإمداد الجنوب الشرقي ووسط أوروبا، ومن المحتمل أن يصل لإيطاليا كذلك، ومن ثم، فإن الغاز الكردي سوف يكون في غاية الأهمية لأوروبا، حتى وإن لم يحظ بنفس القدر من الأهمية منذ بضع سنوات.

بالطبع، إن توفر إمدادات الغاز الموثوق بها من العراق، سيعزّز من وضع تركيا التفاوضي مع أذربيجان وروسيا وإيران. فالإمدادات الإيرانية لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها غالبًا ما تنقطع في فصل الشتاء عندما يزداد الطلب المحلي عليها. كما أن تركيا وجدت أنه من الصعب دفع تكلفة الغاز لإيران، نظرًا للعقوبات المفروضة ضد القطاع المالي الإيراني، وهو ما أدى إلى "تجارة الذهب مقابل الغاز بين تركيا وإيران" والتي استهدفها مجلس الشيوخ الأمريكي أيضًا بعقوبات أميركية مشددة في ديسمبر 2012.

في عام 2011، بلغ الاستهلاك التركي من الغاز الطبيعي حوالي 4.4 بليون قدم مكعب يوميًا، وهو رابع أكبر استهلاك في أوروبا،

وينمو بصورة استثنائية وبمعدل سنوي يبلغ حوالي 11٪ منذ عام 2000، في حين أن أسواق الغاز الكبيرة في أوروبا تنكمش.

موازنة تركيا للغاز في عام 2011 على النحو التالي:

المصدر	الحجم (مليار قدم مكعب / في اليوم)
الإنتاج المحلي	0.45
روسيا (خطوط الأنابيب)	2.28
أذربيجان (خطوط الأنابيب)	0.36
إيران (خطوط الأنابيب)	0.81
إجمالي واردات الأنابيب	3.45
واردات الغاز الطبيعي المسال (LNG)	0.6
إجمالي الواردات	4.05
الاستهلاك المحلي	4.43
الصادرات (خطوط الأنابيب)	0.069

تعد المنطقة الكردية سوقًا مهمّة للشركات التركية، فرئيس اللجنة الاقتصادية في محافظة السليمانية أحمد حاج رشيد قدر حجم التجارة بين حكومة إقليم كردستان العراق وتركيا بحوالي 12 مليار دولار في عام 2011

وفي هذا السياق، فإن الصادرات الكردية التي تبلغ حوالي 1.45 تريليون قدم مكعب يوميًّا سوف تكون في غاية الأهمية، حيث إنها ستكون أكثر من كافية لتحل محل الغاز الإيراني، أو لتغطية زيادة الطلب على الغاز الطبيعي لثلاث سنوات، عند مستواه الحالي، البالغ حوالي 10٪ سنويًّا. وبما أن الطريق الوحيد لتسويق الغاز الكردي هو من خلال تركيا، فإنه يجب على الأتراك أن يكون لديهم القدرة على استخلاص سعر تفضيلي أو أن يخفضوا السعر الذي ينبغي دفعه إلى أي مورد آخر. فإذا تم تخفيض 1 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، فإن هذا سوف يوفر لتركيا حوالي 500 مليون دولار سنويًّا (أسعار استيراد الغاز الأوروبي حاليًّا حوالي 12 دولارًا لكل مليون وحدة).

ثانيًا، تعد المنطقة الكردية سوقًا مهمّة للشركات التركية، فرئيس اللجنة الاقتصادية في محافظة السليمانية أحمد حاج رشيد قدر حجم التجارة بين حكومة إقليم كردستان العراق وتركيا بحوالي 12 مليار دولار في عام 2011. في حين أن حجم التجارة التركية مع العراق بلغت حوالي 7.5 مليار دولار في عام 2010، منها حوالي 70٪ مع إقليم كردستان العراق، وذكر القنصل التركي في أربيل أن الأنشطة التجارية مع إقليم كردستان العراق تزيد عن حجم التجارة مع سوريا ولبنان والأردن مجتمعة. وتعد شركة جنال Genel التركية للطاقة إحدى أبرز الشركات الرائدة في تطوير النفط الكردي، واستمرت في تثبيت أقدامها، بعد تولي توني هايوارد (الرئيس التنفيذي السابق لشركة بريتيش بتروليوم) إدارتها. كما أن شركات الهندسة التركية تعتبر من اللاعبين البارزين في تطوير قطاع الطاقة. ويرجع النمو الاقتصادي القوي في المنطقة الكردية إلى عائدات النفط والغاز (التي تحول

معظمها من بغداد)، وإلى السياسات الودية في التجارة والاستثمار الأجنبي.

ثالثًا، تركيا هي الممرّ الرئيس للنفط والغاز الكرديين إلى الأسواق العالمية، وكذلك لدخول الإمدادات إلى المنطقة الكردية، وهو ما يمنحها نفوذًا على أربيل، ويؤكد سياسة الانخراط في البناء الاقتصادي والسياسي. ويبدو أن حكومة أردوغان توصلت لاستنتاج أن تمتع إقليم كردستان العراق بالاستقرار والازدهار بالاعتماد على أنقرة هو أفضل وسيلة للتعامل مع الأكراد داخل تركيا. لذا سعت تركيا أيضًا للتعاون مع مسعود البارزاني من أجل جعل الأحزاب الكردية في الشمال الشرقي من سوريا (المنطقة النفطية المهمّة) أكثر اعتدالاً في الحرب الأهلية المستمرة ضد الرئيس الأسد. وإذا تمت الإطاحة بالأسد، فإن الصورة الإقليمية ستتغير بشكل حاد وغير متوقع، ولربما، رغم أنه بعيد عن الحقيقة، يتم منح حكومة إقليم كردستان خيارات أخرى بشأن صادرات النفط والغاز.

رابعًا، تعد علاقات أنقرة مع أربيل مصدرًا لبسط نفوذ أنقرة على حكومة بغداد. وبالرغم من أن تركيا لا ترغب في قطع العلاقات مع حكومة نوري المالكي، إلا أن العلاقات تدهورت لعدة أسباب منها: دعم بغداد لحكومة الأسد في سوريا؛ زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلوا الى المناطق المتنازع عليها في كركوك دون علم بغداد؛ وجود نائب الرئيس العراقي السابق طارق الهاشمي في تركيا وهو محكوم عليه غيابيًّا في بغداد بالإعدام بعد إدانته بتهمة إدارة فرق موت إرهابية. وقد تعرض داوود أوغلو لضغوط محلية كبيرة بسبب سياسة تصفير المشكلات مع الجيران التي تراجعت مع الحرب الأهلية السورية وانهيار العلاقات مع إسرائيل والصراع مع بغداد. كما أن استمرار الصراع في سوريا كان له تداعيات إثنية وطائفية، مع دعم الحكومتين الشيعيتين في العراق وإيران لنظام الأسد، في حين أن دول الخليج وتركيا تدعم المعارضة السنية، ويظل دور الأكراد السنة غير واضح.

خامسًا، تحظى حكومة إقليم كردستان العراق بأهمية كبرى بسبب علاقات تركيا بأكرادها، فخط كركوك جيهان التركي النفطي، وكذلك خط باكو تبليسي جيهان لنقل الغاز من أذربيجان، وخط باكو تبليس أرضروم، كلها تمر عبر المناطق الكردية، وقد هاجمتها الجماعات الانفصالية الكردية التابعة لحزب العمال الكردستاني من قبل. لذلك، فإن ازدهار جنوب شرق تركيا سيساعد على تحسين ظروف هذا الجزء من تركيا الذي يعاني من التهميش.

يعتبر الاهتمام التركي المباشر بنفط العراق الاتحادي أقل من الاهتمام العالمي. فتقوم شركة النفط المملوكة للحكومة التركية (TPAO) بالعمل في العراق، وتبلغ حصتها في تطوير حقل بدرة بالقرب من الحدود الإيرانية حوالي 10٪، وحوالي 11.5٪ في حقل ميسان النفطي، و40٪ في حقل سيبا (للغاز الطبيعي) بالقرب من الحدود الكويتية، و50٪ في حقل المنصورية في ديالى،

ومن الملاحظ أن إجمالي الاحتياطي من الغاز الطبيعي لحقلي سيبا والمنصورية يبلغ حوالي 3.6 تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز، وتقدر حجم الاستثمارات فيهما بحوالي 3.9 مليار دولار. لكن في نوفمبر، قامت وزارة النفط العراقية بطرد شركة (TPAO) من المنطقة 9 للتنقيب عن النفط في جنوب العراق على خلفية تدهور العلاقات التركية العراقية.

يبدو أن أهمية العراق الاتحادي لتركيا محل شك، فالعراق لم يبد أي استعجال لتطوير أو توسيع خط أنابيب كركوك – جيهان أو خط الأنابيب الاستراتيجي الشمالي الجنوبي، والذي يسمح بنقل النفط من الجنوب إلى الشمال أو العكس. وهذا أمر مثير للاستغراب في ضوء اعتماد العراق شبه التام في تصدير النفط على المنشآت حول البصرة، والتي تتعرض لعوامل مثل سوء الأوضاع الجوية، والحوادث وعمليات التخريب وعلى حرية الملاحة في الخليج (الفارسي) ومضيق هرمز. علاوة على ذلك فإن العراق يتحرك ببطء نحو تصدير الغاز الطبيعي، وذلك جزئيًا بسبب التصور الخاطئ بأن هناك كميات محدودة متاحة للتصدير بعد تحقيق الاكتفاء المحلي.

مما لا شك فيه أن تركيا تدرك أهمية العراق، على المدى البعيد، بسكانه البالغ تعدادهم 25 مليون نسمة، في مقابل سكان إقليم كردستان البالغ تعدادهم 5 مليون نسمة، والموارد النفطية الضخمة التي يمتلكها والتي تقدر بعشرة أضعاف موارد إقليم كردستان العراق. كما أن إقليم كردستان العراق ليس له حلفاء إقليميون سوى تركيا، بينما العراق تربطه علاقات قوية بإيران، وقد استطاع تطوير العلاقات مع الكويت والأردن. أيضًا حكومة إقليم كردستان، لا تخاطر ولا تود أن تخضع للنفوذ التركي، أو أن تكون جزءًا من لعبة كبرى، كما حدث للأكراد على يد شاه إيران عام 1975. فمن الممكن أن تقدم بغداد عرضًا أكثر إغراء لتركيا للتخلي عن الإقليم، وإعادة صياغة الشروط المالية الصعبة. على كل حال، ستظل تركيا تشك في حكومة بغداد وقدرتها على الإنجاز. ونظرًا للعلاقات المتدهورة بين أنقرة وبغداد، فإن هذا يبدو احتمالًا مستبعدًا على الأقل على المدى القصير والمتوسط.

الخاتمة:

تحظى مصادر الطاقة التي يمتلكها العراق من الطاقة بأهمية عالمية كبرى، خاصة في القطاع النفطي، أما نفط وغاز إقليم كردستان العراق، فيعتبر أقل أهمية على المستوى الدولي، ولكنه ذو أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل المنطقة شبه المستقلة. كما أن تأمين الغاز الكردي سوف يكون ذا أهمية قصوى لتركيا في مفاوضتها مع روسيا وإيران وأذربيجان. وكذلك فإن الاستقرار السياسي والاقتصادي لإقليم كردستان العراق يعد أمرًا حيويًا لتركيا، خاصة في ظل سعيها لإدارة علاقتها مع الأقلية الكردية الخاصة بها وأكراد سوريا.

لقد وازنت تركيا بين علاقاتها مع بغداد وأربيل، وبالمثل فإن حكومة المالكي وعلى

الرغم من أنها مرت بعدد من الأزمات مع حكومة الإقليم، إلا أنها تمكنت من التوصل لحلول مؤقتة. وهذا قد يستمر لفترة طويلة. ومن الملاحظ أن الهدف الرئيس لحكومة الإقليم هو أن يكون لها خط أنابيب لتصدير النفط والغاز بصورة مستقلة عن بغداد، ولكن هذا سيجعلها تظل معتمدة على تركيا. إن قرار تركيا التعامل مباشرة مع حكومة إقليم كردستان العراق في مجال تصدير النفط والغاز، وأن تدفع ثمن النفط والغاز مباشرة للإقليم بعيدًا عن بغداد، سوف يكون له تأثيرات ضمنية كبيرة، حيث إنها تمثل اعترافًا ضمنيًّا من جانب تركيا بسيادة حكومة إقليم كردستان العراق، وسيؤثر هذا في علاقاتها بمواطنيها من الأكراد، وكذلك أكراد سوريا، وعلى استمرارية وحدة العراق.

وثمة صفقة كبرى داخل العراق نفسه تتضمن التوافق على قانون النفط والغاز ستكون أقل كارثية، وسترضي كافة الأطراف، وتقدم حلًّا أكثر استمرارية، ولكنها تنتظر إعادة ترتيب التحالفات السياسية.

إن مثلث الطاقة بين العراق الفيدرالي والمنطقة الكردية وتركيا يمثل وضعًا باهرًا، حيث أصبحت مصادر النفط والغاز، التي في مراحلها الأولية من الاستكشافات والتطوير، أداة اقتصادية وسياسية رئيسة لكل لاعب. ومع أن أضعف اللاعبين بينها هي حكومة إقليم كردستان العراق، إلا أنها تحرك قطعها من الشطرنج بمهارة كبيرة حتى الآن، ومع أن هذه اللعبة تحتاج إلى قرار، إلا أن منطق الصراع لا يسمح لأي من أنقرة أو بغداد أن تحقق نصرًا سريعًا وحاسمًا.